بمبلغ يعادل 15 مليون دولار أمريكي

البرلمان يصادق على اتفاقية قرض بين الحكومة والبنك الإسلامي

صنعاء / سبأ:

صادق مجلس النواب في جلسته أمس ، برئاسة رئيس مجلس الأخ يحيى علي الراعي على اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة بلادنا والبنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم برنامج النمو الريفي بالجمهورية بمبلغ عشرة ملايين دينار إسلامي ما يعادل 15 مليون دولار أمريكي .

وجاءت تلك المصادقة في ضوء مناقشة المجلس الذي أكد خلالها على أهمية تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وتطوير البنية التحتية في المناطق الريفية بمشاركة المجتمعات المحلية وتسهيل الحصول على الموارد المائية لمياه الشرب والإنتاج الزراعي .

وأكدت المناقشات على ضرورة تحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية من خلال الاستخدام الأمثل للمواد المائية وكذا ضرورة توفر الإدارة الكفؤة القادرة على التخطيط ورسم السياسيات والتنفيذ الجاد .

جاء ذلك بعد استعراض المجلس لتقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الزراعة والري والثروة السمكية والتنمية والنفط والثروات المعدنية .

ووجه الحكومة بعدد من التوصيات ألتزم بها وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد سعيد السعدي .

ودعا المجلس فيها الحكومة بالالتزام بتنفيذ مكونات المشروع في المدة المحددة له، وعدم استخدام حصيلة القرض إلا في الأغراض المخصصة له والمحددة في اتفاقية القرض والالتزام بمبدأ الشفافية والحيادية ومبدأ المنافسة عند إعداد وإنزال المناقصات وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في بلادنا، وبما يحقق أهداف المشروع وكذا إلزام وزارة التخطيط والتعاون الدولي بموافاة المجلس ولجانه الدائمة بنسخ من تقاريرها الخاصة بالمشاريع الممولة بقروض خارجية أولاً بأول وإلزام الجهة المنفذة للمشروع بموافاة لجنة الزراعة والري بالمجلس بتقارير فصلية وسنوية عن مستوى تنفيذ المشروع إلى جانب إشراك وزارة الزراعة والري في الإشراف على تنفيذ المشروع وكلف المجلس لجنة الزراعة والري بالمجلس النزول الميداني سنوياً إلى مواقع تنفيذ المشروع للتأكد من مستوى التنفيذ المادي والمالي للمشروع.

كما كلفت توصيات المجلس إدارة المشروع تسهيل مهمة اللجنة في ذلك وعلى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة القياد بدوره الرقابي أثناء مدة تنفيذ المشروع ، والالتزام بموافاة المجلس عبر لجنته الخاصة بالزراعة والري والثروة السمكية بنتائج مراجعته لذلك أولا بأول وعلى الحكومة الالتزام بتوفير ما يخصها من مبالغ لتمويل المشروع .

من جهة أخرى واصل مجلس النواب استعراضه لتقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2011م .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه .

وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى .

حضر الجلسة وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد سعيد السعدي ووكيل وزارة الزراعة والري المهندس عبد الملك قاسم الثور ووكيل وزارة التخطيط الدكتور عبد الله عبد العزيز عبدالمجيد والوكيل المساعد للمشاريع التنموية بوزارة التخطيط المهندس محمد محمد المسوري وممثل البنك الإسلامي في اليمن العزي عبد الجليل المنصور ومدير عام الشؤون القانونية بوزارة التخطيط الدكتور أحمد حمود قلامة .

في اجتماع للصندوق الاجتماعي للتنمية

رئيس الوزراء يشدد على توجيه المشاريع لصالح الفقراء في المناطق الريفية

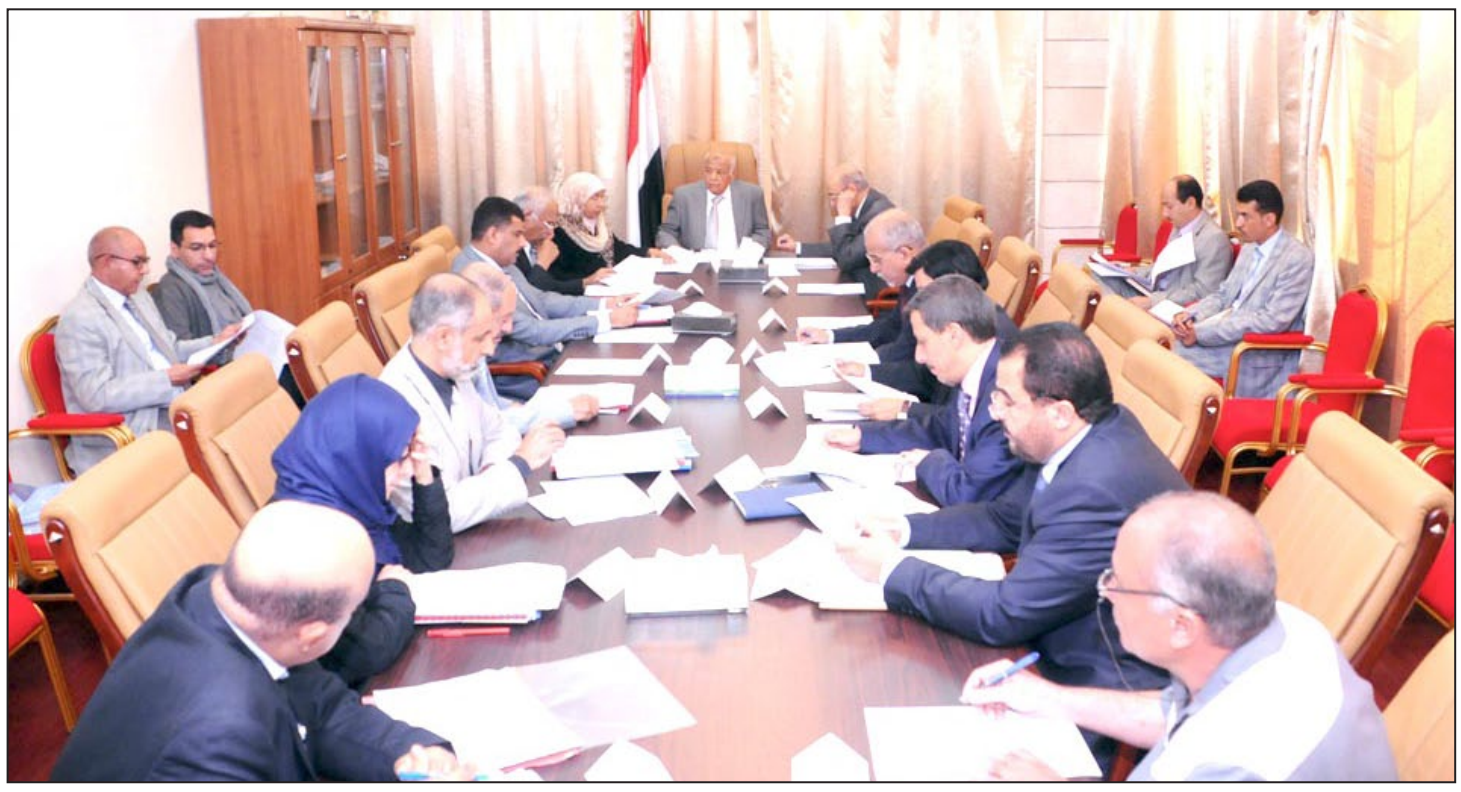

صنعاء / سبأ:

وافق مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة على الخطة السنوية للصندوق للعام الجاري والمتضمنة تنفيذ 1379 مشروعا بمبلغ أجمالي قدره 253 مليوناً و400 ألف دولار، بما فيها مساهمة المستفيدين.

وتتوزع المشاريع التي تغطي كافة محافظات الجمهورية على مجموعة من البرامج تتمثل في برنامج تنمية المجتمع بعدد 755 مشروعا بكلفة تقديرية تبلغ 184 مليوناً و400 ألف دولار، و برنامج الأشغال كثيفة العمالة 151 مشروعا بكلفة 37 مليون دولار، وبرنامج البناء المؤسسي بعدد 442 مشروعا بكلفة 19 مليوناً و700 ألف دولار، إضافة إلى 31 مشروعا في برنامج المنشآت الصغيرة والأصغر بمبلغ 12 مليوناً و300 ألف دولار.

وعلى المستوى القطاعي توزعت المشاريع المعتمدة في الخطة على قطاع التعليم بإجمالي 281 مشروعا بتكلفة إجمالية 61 مليوناً و805 آلاف دولار، والصحة بعدد 104 مشاريع بكلفة 10 ملايين و681 ألف دولار، والطرق 52 مشروعا بكلفة 16 مليوناً و371 ألف دولار، والزراعة 63 مشروعاً بمبلغ 15 مليوناً و23 ألف دولار، و150 مشروعا أشغال كثيفة العمالة النقد مقابل العمل بحوالي 36 مليوناً 521 ألف دولار، و177 مشاريع مياه عامة بكلفة 40 مليوناً و199 ألف دولار، و52 مشروعا في مجال المياه (سقايات خاصة)، بمبلغ 26 مليوناً و859 ألف دولار.

فيما توزعت بقية المشاريع على البيئة، التدريب، التدخل المتكامل، تنمية المنشآت الصغيرة و الأصغر، الموروث الثقافي، الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، والدعم المؤسسي.

وترتكز ابرز توجهات خطة الصندوق الاجتماعي للتنمية للعام 2014م على العمل على تعظيم اثر تدخلات الصندوق بما يحقق الاصطفاف مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في كل ما له علاقة بمجالات التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة، وتعزيز دوره كجزء من منظومة شبكة الأمان الاجتماعي، عن طريق زيادة الاستثمار الذي يستهدف المجتمعات الفقيرة والمناطق الأكثر احتياجا للخدمات، وكذا الاستثمار في تدخلات لها تأثير مباشر على مصادر الدخل الرئيسية للمستفيدين، إضافة إلى المساهمة في توفير المياه وإيجاد فرص العمل وتحسين سبل المعيشة وتكافؤ الفرص بين الجنسين من خلال مشاريع برنامج المنشآت الصغيرة والأصغر.

كما تتوجه خطة الصندوق إلى الاستمرار في تطوير آليات العمل في قطاع الدعم المؤسسي وبناء القدرات وقطاع التدريب وتحفيز وتشجيع المبادرات المجتمعية والتعاون وتعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة لتفعيل وتوظيف الدور المجتمعي في مجالات التنمية المختلفة، إضافة إلى المساهمة والمشاركة في إعادة إعمار البنى التحتية في المناطق المتضررة من الأحداث وخاصة في محافظتي أبين وصعدة.

واستعرض الاجتماع تقرير الإنجاز للصندوق الاجتماعي للتنمية على مستوى الوحدات والبرامج في خطة العام الماضي ، حيث أكد التقرير أن عدد المشاريع التي تم الالتزام بها من خطة عام 2013م بلغ 1446 مشروعا بتكلفة تقديرية بلغت حوالي 331 مليوناً و821 ألف دولار، وبنسبة إنجاز مقارنة بالمخطط لنفس العام وصلت إلى 89 بالمائة.

وبين التقرير في استعراضه لتدخلات الصندوق في برنامجه للمرحلة الرابعة والممتدة من 2011 - 2015م، أن إجمالي تكلفة هذه المرحلة يبلغ ملياراً و127 مليون دولار، ما تم توفيره والمخطط من التمويل بلغ 761 مليون دولار، ومقدار الفجوة التمويلية للمرحلة 366 مليون دولار.

وأفاد التقرير أن عدد المشاريع المنفذة وتدخلات الصندوق خلال هذه المرحلة بلغت حتى نهاية العام 2013م (4158) مشروعا، توزعت على مختلف القطاعات والمحافظات، مساهمة الصندوق بلغت 645 مليون و900 ألف دولار، أي ما يقرب من 137 مليار ريال.

وعن اهم المخرجات خلال الأعوام 2011 - 2013م، أوضح التقرير أن الصندوق الاجتماعي للتنمية ساهم خلال هذه الفترة في توفير، 25 مليون فرصة عمل يومي مؤقتة، وتوفير 7918 فصلاً دراسياً، منها 5234 فصلاً دراسياً جديداً، وكذا توفير 3ر4 مليون متر مكعب لمياه الشرب المحسنة، و7ر4 ملايين متر مكعب من مياه الري للزراعة، إضافة إلى تحسين ورصف وتأهيل 836 كم من الطرق الريفية، وتمويل 230 ألف قرض صغير واصغر، متوسط القرض 400 دولار.. مبينا أن عدد العقود التي وقعها الصندوق بلغت 18 ألفاً و280 عقدا استشاريا و1150 عقدا للمقاولين و1371 عقدا للموردين.

وثمن الاجتماع عاليا الجهود والنجاحات الملموسة التي يحققها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وقيامه بتنفيذ المشاريع بكفاءة وفاعلية وشفافية مشهودة.. مشيدا بالدور الحيوي الذي يقوم به في تحسين الحالة المعيشية للمجتمعات الفقيرة والإسهام في توفير فرص عمل كثيفة لامتصاص البطالة.

ووجه الأخ رئيس الوزراء خلال الاجتماع الإدارة التنفيذية للصندوق بزيادة التركيز على المشاريع كثيفة العمالة لامتصاص البطالة والتخفيف من الفقر.. مشددا على ضرورة توجيه المشاريع لصالح شريحة الفقراء خاصة في الأرياف، لتحسين أوضاعهم معيشيا واقتصاديا.

ونوه الأخ باسندوة بالمهام الجيدة التي يقوم بها الصندوق الاجتماعي للتنمية وأدائه الفاعل في تنفيذ المهام المناطة به.. مؤكدا على دوره المهم في مساعدة الفئات الفقيرة باعتبار ذلك من اهم الواجبات التي ينبغي على الصندوق الاضطلاع بها وإيلاؤها الاهتمام الأكبر في خططه الراهنة والمستقبلية.

وكان مجلس الإدارة قد اطلع على محضر اجتماعه السابق واقره.

المنسقية العليا للثورة اليمنية شباب ترحب بالتوجيهات الرئاسية

صنعاء / سبأ:

رحبت المنسقية العليا للثورة اليمنية شباب بالتوجيهات الرئاسية برعاية أسر الشهداء والجرحى المتزامنة مع الذكرى الثالثة لأحداث جمعة الكرامة.

وأوضح بيان صادر عن المنسقية أمس أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ثمرة لتضحيات الشهداء والجرحى للثورة الشبابية الشعبية السلمية ومشروعهم الوطني في بناء اليمن الجديد والدولة المدنية الحديثة.

واعتبرت المنسقية تزامن انطلاق مؤتمر الحوار الوطني في ذكرى جمعة الكرامة، رسالة للشهداء أن مشروعهم يسير في الاتجاه نحو بناء الدولة المدنية الحديثة والعادلة.

لدى لقائه قيادة مديرية خور مكسر ومدراء المكاتب:

محافظ عدن يؤكد ضرورة النهوض بالمديرية وتفعيل الإيرادات

عدن/ وداد شبيلي:
تصوير/ محمد عوض

أكد الأخ المهندس وحيد علي رشيد محافظ محافظة عدن لدى لقائه أمس . بحضور الأخ نايف البكري وكيل محافظة عدن لشئون المديريات . مدير عام مديرية خور مكسر وأعضاء المجلس المحلي ومدراء الأشغال والصحة والنظافة والمياه والصرف الصحي والتربية والأمن بالمديرية ومدراء مكاتب الأشغال العامة والتربية والصحة والمالية والمدير التنفيذي لصندوق النظافة بالمحافظة أنه ينبغي خلال الفترة القادمة العمل بهمة ونشاط للنهوض بكافة الخدمات الضرورية والأساسية بالمديرية وتفعيل مستوى كافة الخدمات فيها من نظافة وصحة وتعليم والاهتمام بالخدمات الضرورية المرتبطة باحتياجات المواطنين.

وأضاف الأخ المحافظ أننا اليوم على أعتاب مرحلة انتقالية جديدة ونظام الأقاليم الذي سيتم فيه الاعتماد على الإيرادات المحلية للنهوض بكافة الخدمات والمشاريع الخدمية ومشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية في المديرية.

وناقش الاجتماع جملة من القضايا والمشاريع والصعوبات التي تعاني منها المديرية وتعيق مستوى الخدمات وتنفيذ العديد من المشاريع.

وأوضح الأخ أحمد حامد لملس مدير عام مديرية خور مكسر أن الاجتماع تطرق إلى العديد من القضايا منها ما تم تنفيذه في البرنامج الاستثماري للمديرية للعام 2013م والبالغة قيمته الإجمالية 393 مليون ريال وما تم إنجازه 75 % في قطاع التربية والتعليم الفني والشباب والرياضة وفي مجال الصحة والنظافة وتحسين المدينة والطرقات وغيرها من المشاريع الهامة البالغ عددها 40 مشروعاً منها عشرون مشروعاً قيد التنفيذ وعشرون مشروعاً جديداً في البرنامج الاستثماري خلال هذا العام 2014م.

وأضاف مدير عام مديرية خور مكسر أن اللقاء أيضاً تطرق إلى الكثير من الخدمات والمعوقات التي تعاني منها السلطة المحلية بالمديرية في تنفيذ العديد من المهام الموكلة إليها في العديد من المجالات منها النظافة والأشغال العامة والصحة وقضايا الأمن والمرور بالإضافة إلى الجانب المالي وتعزيز الموارد التي تحصلها السلطة المحلية.

وأشار الأخ أحمد حامد لملس مدير المديرية إلى أن اللقاء ناقش أيضا التزام المديرية لقيادة المحافظة بالاهتمام بأداء كورنيش قحطان الشعبي بما يخدم العائلات وكل المتنزهين فيه ومنع الشيش ومضغ القات فيه والارتقاء بمستوى الخدمة في هذا الكورنيش إلى الأفضل بالإضافة إلى ما تطرقت إليه قيادة السلطة المحلية في دراسة التصور الخاص بالحديقة الكبرى لتشغيل هذه الحديقة التي ستقدم خدمة لجميع المواطنين في المحافظة والمحافظات المجاورة وستقدم فيها خدمات متنوعة.

وأضاف الأخ الحامد أن اللقاء أيضاً تطرق إلى ضرورة بناء سوق مركزية للخضار والفواكه وغيرها من الخدمات الأخرى في المديرية ويتم حالياً البحث عن الموقع وسيتم إنزال مناقصة له بعد إقرار الموقع بالإضافة إلى ما تم تناوله حول تنظيم حركة المرور في المديرية وعمل مركز الشرطة فيها ورفع تصور خلال أسبوع إلى قيادة المحافظة بوضع خطة أمنية في المديرية تشمل المرور وعمل الشرطة والقوى الأمنية في المديرية.

رئيس جامعة عدن يشدد على ضرورة التطوير الأكاديمي

عدن/ جهاد باحداد :
تصوير / صقر العقربي

شدد الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن على أهمية استفادة أعضاء هيئة التدريس والتدريس المساعدة بجامعة عدن من كل المراحل التي مروا بها في العملية التدريسية والبحثية والخبرة المتراكمة لديهم والتي تعد البوصلة الحقيقية التي توجه العمل الأكاديمي، وكذا الاستفادة من خبرات الآخرين من مختلف الجامعات ومن وسائل ومصادر التعلم التي أصبحت متاحة في الوقت الراهن لتطوير مهاراتهم وقدراتهم العملية والعلمية، وذلك استعداداً للمؤتمر العلمي الخامس لجامعة عدن في ذكرى تأسيسها الـ (45) في العام القادم.

وحث الأخ/ رئيس الجامعة أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة عدن على أهمية الإنتاج العلمي من أبحاث وكتب لمساعدة أنفسهم وكذا طلابهم في التحصيل العلمي بوسائل علمية حديثة تساهم في توصيل المادة العلمية بأسلوب يتواكب مع التطورات المعلوماتية الحديثة في مختلف المجالات.

جاء ذلك في إطار الاستعداد والتحضير للمؤتمر العلمي الخامس لجامعة عدن والاحتفال بالذكرى الـ (45) لتأسيسها في عام 2015م، التي دشنتها أمس كلية العلوم الإدارية (ورش، ندوات ..) لكافة الاقسام العلمية للمدة من (مارس – ديسمبر 2014م).

وأكد بن حبتور أن كلية العلوم الإدارية بجامعة عدن من الكليات الرائدة وأنّ الاهتمام ببرامجها الأكاديمية وتطويرها يساهم بشكل كبير في تخريج طلاب متميزين ومؤهلين علمياً يواكبون مجريات العصر ويحظون باحترام كبير محلياً وإقليمياً ودولياً.

فيما ألقى الدكتور/ محمد عبدالله عقلان نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي كلمة قال فيها أن كلية العلوم الإدارية من الكليات العريقة التي استطاعت أن تتوسع في العديد من البرامج الأكاديمية، وخطت خطوات كبيرة في برامج الدراسات والبحث العلمي، مؤكداً أن نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة عدن ستعطي هذه الكلية إهتماماً خاصاً كونها مفتاح الطريق للتنمية الشاملة.

من جانبه أشار الدكتور/ توفيق سريع باسردة عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة عدن إلى مراحل تطور البرامج الأكاديمية في الكلية وإلى سعي الكلية لفتح برامج جديدة خلال الأعوام القادمة، وكذا الفعاليات العلمية والأنشطة اللاصفية التي نظمتها الكلية أو شاركت فيها أوالتي ستنظمها لاحقاً تزامناً مع الاحتفال بالمؤتمر العلمي الـ(5) للجامعة في ذكرى تأسيسها الـ (45).. لافتاً إلى ضرورة تضافر جهود أساتذة الكلية وكافة منتسبيها في السعي نحو التطوير.

وقال الأخ/ عميد الكلية أن هذه الفعالية العلمية هي واحدة من سلسلة الورش والندوات التي تقيمها الكلية..، مشيراً إلى مخرجات وخريجي كلية العلوم الإدارية تلبي احتياجات سوق العمل وكذا تحظى برواج عالٍ في الدول المجاورة، مضيفاً أن الكلية تسعى نحو تحديث مكتبة الكترونية وسجل إلكتروني خاص لأعضاء الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة لأرشفة وتوثيق أبحاثهم العلمية ومشاركاتهم الأكاديمية.

فيما تطرق الدكتور/ محمد بن همّام نائب عميد كلية العلوم الإدارية لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي إلى نشاط نيابة الدراسات العليا في الكلية من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وربط مخرجات الدراسات العليا بالتنمية المستدامة للمجتمع اليمني.